تحليل جيوبوليتيكي للصادرات السلعية غير النفطية ودورها في النمو الاقتصادي للعراق للمدة (٢٠١٠_٢٠٢٠)

Geopolitical Analysis of Non-Oil Commodity Exports and Their Role in Iraq's Economic Growth for the Period (2010-2020)

أ.م.د. خطاب سعد محيميد الجبوري

Asst. prof. Dr. Khatab Saad Muhaimeed al-Jubouri

جامعة تكريت / كلية الآداب

University of Tikrit/ College of Arts

E-mail: aljobedrkatab976@tu.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الايرادات العامة غير النفطية، الجيوبوليتيك، واقع النمو الاقتصـــادي، مساهمة القطاعات الاقتصادية، القوة الاقتصادية، الاهمية النسبية.

Keywords: Non-oil public revenues, revenue reality, economic growth reality, contribution of economic sectors, assessment of average per capita share, analysis and assessment of the relationship and contribution to revenues.

الملخص

يتناول البحث التحليل الجيوبوليتيكي للصـــادرات الســـلعية غير النفطية للعراق للمدة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠، في محاولة للتعرف على دور هذه الصـــادرات في تعزيز النمو الاقتصـــادي للدولة من منظور الجغرافية السـياسـية والجيوبوليتيك, اذ يعكس واقع الاقتصـادي للعراق الاعتماد الكبير على النفط، مما يجعله في موطن ضعف اقتصادي لاسيما والازمات المستمرة في المنطقة العربية , لذلك فإن تعزيز الصـــادرات غير النفطية يمكن أن يســـهم في تعزيز القوة الاقتصـــادية وتقليل الاعتماد على الايرادات النفطية, والتحديات التي تواجه القطاعات غير النفطية، مثل نقص البنية التحتية، والسياسات الاقتصادية غير المستقرة، والفساد, وأن تطوير الصادرات غير النفطية، لا سـيما في بقية قطاعات الاقتصـاد العراقي كالزراعة والصـناعات التحويلية، يمكن أن يسـاهم في دعم النمو الاقتصـادي, لذا توصـي الدراسـة بضـرورة تبني اسـتراتيجيات فعالة لتعزيز القدرة التنافســـية للمنتجات العراقية في الأســـواق الدولية، مع التركيز على الابتكار والتكنولوجي تؤكد الدراسة على أهمية تنويع الاقتصاد العراقي من خلال تعزيز الصادرات غير النفطية كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على النفط.

Abstract

This study deals with the geopolitical analysis of non-oil commodity exports in Iraq during the period from 2010 to 2020. It seeks to explore the role of these exports in enhancing the country's economic growth, as Iraq's financial situation reflects its heavy dependence on oil, which makes it vulnerable to fluctuations in global oil prices. However, enhancing non-oil exports can contribute to achieving sustainable development and reducing reliance on oil resources. The challenges facing non-oil sectors, such as lack of infrastructure, unstable economic policies, and corruption, and that developing non-oil exports, especially in the fields of agriculture and manufacturing industries, can contribute to creating new job opportunities and improving the standard of living. The study also recommends the need to adopt effective strategies to enhance the competitiveness of Iraqi products in international markets, with a focus on innovation and technology. The study emphasizes the importance of diversifying the Iraqi economy by enhancing non-oil exports as a means of achieving sustainable economic growth and reducing the risks associated with dependence on oil.

المقدمة

تعد الصادرات من السلع غير النفطية أحد المؤشرات الرئيسية للتجارة الخارجية التي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي للدول ومؤشرا لقوتها الاقتصادية، لاسيما الدول التي تعتمد بشكل كبير على تصدير السلع بشكلها الخام مثل العراق. لقد شهد العراق بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٠ تحولات اقتصادية وسياسية كبيرة أثرت على هيكل وأداء صادراته، واتسمت الصادرات غير النفطية في العراق بمحدودية تنوعها، إذ تشمل الزراعة والمنتجات الغذائية وبعض الصناعات التحويلية. ان الاقتصاد العراقي واجه ولازال يواجه تحد الاقتصاد الريعي الذي انعكس ولمدة طويلة على القوة الاقتصادية، وسنستعرض في هذا المجال انعكاس العوامل الجيوبوليتيكية التي أثرت على الصادرات غير النفطية، ودورها في دعم النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تقييم التحديات والفرص المتاحة في ضوء التنمية المستدامة، وسنستكشف أيضًا كيف يمكن للعراق تحسين وضعه الاقتصادي في الأسواق الإقليمية والدولية من خلال تنويع صادراته من خلال تعزيز عملية التصنيع.

أولاً- مشكلة البحث.

تتمثل المشكلة الرئيسية في ان الاقتصاد العراقي يعاني الاعتماد المفرط على صادرات النفط الخام وضعف الاداء الاقتصادي لبقية القطاعات، مما يجعله عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية والاحداث الجيوسياسية المتعاقبة، على الرغم من وجود إمكانيات كبيرة لتطوير الصادرات السلعية غير النفطية وهنا يطرح التساؤل التالي: – ما هو دور الايرادات للسلع غير النفطية في النمو الاقتصادي للعراق؟ في هذا السياق تبرز الحاجة إلى فهم العلاقة بين السمات الجيوبوليتيكية للاقتصاد العراقي والصادرات السلعية غير النفطية ودورها في النمو الاقتصادي.

ثانياً- فرضية البحث.

بني البحث على فرضية هو أن تعزيز الصادرات السلعية غير النفطية في العراق تتسم بضعفها الذي يرتبط بضعف الاداء الاقتصادي لبقية القطاعات، وهنا لابد من تحسين وتطوير البنية التحتية والسياسات الاقتصادية، سيؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام، كما تفترض الدراسة أن استثمار العراق في مجالات الزراعة والصناعات التحويلية، مع التركيز على الابتكار والتكنولوجيا، سيمكنه من تقليل اعتماده على النفط ويعزز من قدرته التنافسية في الأسواق العالمية.

ثالثاً- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل جيوبوليتيكي للصادرات السلعية غير النفطية في العراق خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠، وهي الفترة التي شهدت تحديات جيوسياسية وأمنية مهمة، كما تهدف الدراسة إلى تقييم الأهمية النسبية لهذه الصادرات في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام للعراق، ودراسة تأثيرها في تحسين الإيرادات العامة والمساهمة المحتملة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى. إضافة إلى ذلك تسعى الدراسة إلى تحفيز صانعي القرار على تبني سياسة التنويع الاقتصادي كضرورة ملحة لبناء قوة اقتصادية أكثر استدامة، خصوصًا في ظل الاعتماد الكبير على قطاع النفط، وسيتم دراسة سبل تعزيز القطاعات الاقتصادية الرئيسة مثل الزراعة،

الصـــناعات التحويلية، الســياحة، البناء، والتعدين، وتحليل تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا التحليل ســيســهم في فهم مدى قدرة الاقتصــاد العراقي على التنويع والحد من اعتماده على النفط، مما يساعد في تقييم مستوى التنوع الاقتصادي وفتح أفق استدامة التنمية المستقبلية.

رابعاً- أهمية الدراسة

يعد موضــوع الإيرادات العامة غير النفطية أصــبح ضــرورة ملحة تفرضــها الظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية، وهو مرتبط بشكل وثيق بالنمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، ومن الضــروري تحليل الواقع الاقتصــادي الحالي وتحديد المشــكلات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني العراقي، وكما يجب استكشاف السبل والوسائل المناسبة والسياسات الاقتصادية الملائمة لتوســيع قاعدة الإيرادات العامة غير النفطية، وبهدف تعزيز الموازنة العامة بمصــادر إيرادية أكثر استقرارًا، مما يقلل من تأثير التقلبات الخارجية وهذه الاستراتيجية تمثل وسيلة فعالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتساعد في مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية، مما يسهم في دعم عملية النمو الاقتصادي.

خامساً- منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراســة والتحقق من فرضــياتها، ســيتم اتباع منهجيات متعددة تتضــمن المنهج التحليلي والمتمثل بتحليل القوة الجيوبوليتيكية، الذي يركز على تقييم العوامل الجغرافية والسياسية وتأثيرها على الوضع الأمني في العراق والمنطقة بشكل عام، وسيتم تحليل تأثير هذه العوامل على التجارة والصــــادرات، مع التركيز على كيفية تأثير العلاقات التجارية مع الدول المجاورة على الصادرات غير النفطية، كما تم استخدام المنهج الوظيفي الذي يسلط الضوء على أداء الدولة ووظائفها داخليًا وخارجيًا، مما يساعد على فهم واقع الاقتصاد العراقي ومستوى أدائه، بالإضــافة إلى ذلك تم اعتماد الأســلوب الكمي القياســي لقياس مدى تنوع الاقتصــاد العراقي، باستخدام الأساليب القياسية الحديثة لتحليل البيانات الاقتصادية.

سادسا: ابعاد الدراسة

١_ البعد المكاني

يقع العراق في اقصــى الجنوب الغربي لقارة اســيا، وفي الطرف الشــمال الشــرقي للوطن العربي، فهو جناحه الشــرقي وبوابته نحو الشــرق. تجاوره تركيا من جهة الشــمال بحدود طولها ٣٧٧ كم، ومن الغرب ســوريا ٦٠٠ كم والاردن ١٧٨كم، والســعودية بحدود طولها ٨١٢ كم فيما الكويت جنوباً ١٩٥ كم، ثم الخليج العربي بسواحل طولها ٦٠ كم من الجنوب، تمثل إيران حدوده الشــرقية بطول ١٣٠٠ كم. وبذلك يبلغ طول حدوده البرية ٣٤٦٢ كم وبإضــافة ٦٠ كم ســواحل بحريــة يكون مجموع طول حــدوده الخــارجيــة ٣٥٢٢ كم وتبلغ مســـــاحــة العراق الكليــة حوالي (٤٣٥٠٥٢ كم^2) ويتكون من (١٨) محافظة عراقية كما في الخريطة (١)

خريطة (١) موقع العراق وجواره الجغرافي

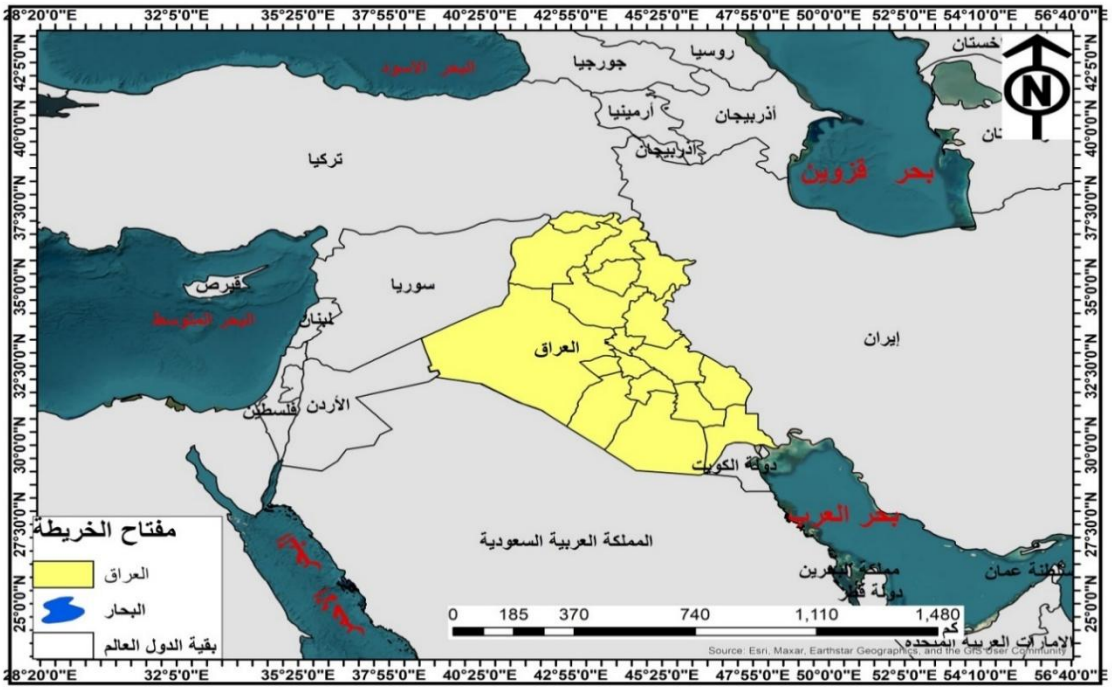

المصدر: خارطة العراق الادارية ١/٢٥٠٠٠ وباستخدام مخرجات برنامج Arc Gis 10.8.

٢: البعد الزماني

الحدود الزمانية فقد تمثلت بالعلاقة بين الإيرادات غير النفطية والنمو الاقتصـــادي للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

اولا: تحليل دور الايرادات العامة غير النفطية في النمو الاقتصادي الوطني في العراق للمدة (٢٠١٠_٢٠٢٠):

تتباين نظرة الدول إلى الإيرادات ودورها في تحقيق النمو الاقتصـــادي، حيث تختلف اقتصـاديات الدول النامية من دولة إلى أخرى، فبعضـها يمتلك موارد طبيعية غير متاحة في دول أخرى، بينما يُعتمد في دول أخرى على الزراعة بشـــكل كامل، وهناك دول نامية تمتلك قاعدة صـــناعية معينة(الحلاق، ٢٠١٨، ص١٥) نتيجة لذلك، تتنوع مصـــادر الإيرادات بين طبيعية وزراعية وصـــناعية، وهذا يســـتدعي تدخل الدولة لتوجيه هذه الموارد المالية نحو تحقيق التنمية الاقتصـادية الشـاملة، بما يتماشـى مع الأهداف الاقتصـادية والسـياسـية والاجتماعية للدولة، أما بالنسبة للعراق يعد من الدول النامية التي تتنوع فيه مصـادر الايرادات العامة ومن هذه المصـادر الطبيعية مثل النفط الذي يعد المصـدر الاسـاسـي للإيرادات والمصـادر الاعتيادية مثل الضـرائب والرسـوم اما المصـادر الاسـتثنائية مثل الدين العام سـواء كان هذه الدين خارجياً ام داخلياً، تعود

هذه التعددية في مصادر تمويل الإنفاق في العراق إلى طبيعة الاقتصاد العراقي وفلسفة الحكومة في إدارة الاقتصاد القومي، وفيما يلي نستعرض مصادر تمويل النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠.

١_ تحليل واقع الإيرادات غير النفطية في الاقتصاد العراقي.

تعد الإيرادات غير النفطية المصدر الثالث لتمويل الموازنة العامة في العراق، بعد الإيرادات النفطية والضريبية. تشمل هذه الإيرادات جميع مكونات الموازنة العامة، مثل الإيرادات الرأسمالية، وإيرادات إيجار أملاك الدولة، والإيرادات التحويلية، بالإضافة إلى خدمات الدوائر والإيرادات غير المصنفة (Presbitero and Panizza ،p5:2013).

ومن بيانات الجدول (١) والشكل (١) يتبين الارتفاع النسبي في القيم المطلقة لحصيلة هذه الإيرادات، إلا أنها شهدت تذبذبًا وعدم استقرار أكبر مقارنة بالإيرادات الضريبية، فقد انخفضت من حوالي (١٥٣٦) مليار دينار في سنة ٢٠١١ بينما حققت نسبة المساهمة في الإيرادات العامة% نسبة بلغ قدرها حوالي (١.٤) وفي سنة ٢٠١٢ ارتفعت الى حوالي (٢٥٤٦.١) مليار دينار وبنسبة مساهمة في الايرادات العامة %حوالي (٢.١) ثم عاودت الارتفاع في سنة ٢٠١٥ مسجلة اعلى مستوى لها حيث ناهزت (١٥١٥٨) مليار دينار ونسبة مساهمة في الايرادات العامة %حوالي(٢٢.٨) ثم بدأت بالانخفاض انخفضت حتى عام ٢٠١٩ اذ بلغت حوالي (٨٣٥٠.٧) مليار دينار وبنسبة مساهمة في الايرادات العامة %حوالي (٨.٧) ثم ارتفعت في عام ٢٠٢٠ حتى بلغت حوالي (٨٧٥١.٢) مليار دينار وبنسبة مساهمة في الايرادات العامة %حوالي (١٣.٨) وسجلت جميع السنوات متوسط الايرادات النفطية حوالي (١٠٧١٧.٦) مليار دينار ويتضح نسب الإسهام النسبي لهذه الإيرادات بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات العامة إذ سجل المتوسط العام لنسبة الإسهام للمدة(٢٠١٠-٢٠٢٠) (٩.٩٪) يعزى هذا الانخفاض إلى حد كبير إلى عدم الاعتماد الكافي على هذا النوع من الإيرادات، بالإضافة إلى التراجع الذي تشهده المرافق العامة بسبب التحديات الامنية الداخلية والجيوسياسية خلال تلك المدة، مما أثر سلبًا على قدرتها في دعم الموازنة بالإيرادات.

جدول (١) تطور الإيرادات العامة غير النفطية ونسبتها إلى الإيرادات العامة في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) مليار دينار

السنوات	الإيرادات غير النفطية	نسبة المساهمة في الإيرادات العامة %
2010	32548	4.7
2011	1536	1.4
2012	2546.1	2.1
2013	8313.2	2.7
2014	8537.6	7.9
2015	15158	22.8
2016	10142	18.6
2017	11061	15.9
2018	10950	10.3
2019	8350.7	8.7
2020	8751.2	13.8
المتوسط	10717.6	9.9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وزارة المالية العراقية دائرة المحاسبة سنوات متفرقة

التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي سنوات متفرقة

قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٩)، منشورات جريدة الوقائع العراقية.

*أبواب الإيرادات العامة غير النفطية (الضرائب على الدخول والثروات، الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج، إيرادات أخرى، الإيرادات التحويلية، الرسوم، حصة الموازنة من أرباح القطاع العام، الإيرادات الرأسمالية)

الشكل (١) نسبة المساهمة في الإيرادات العامة %

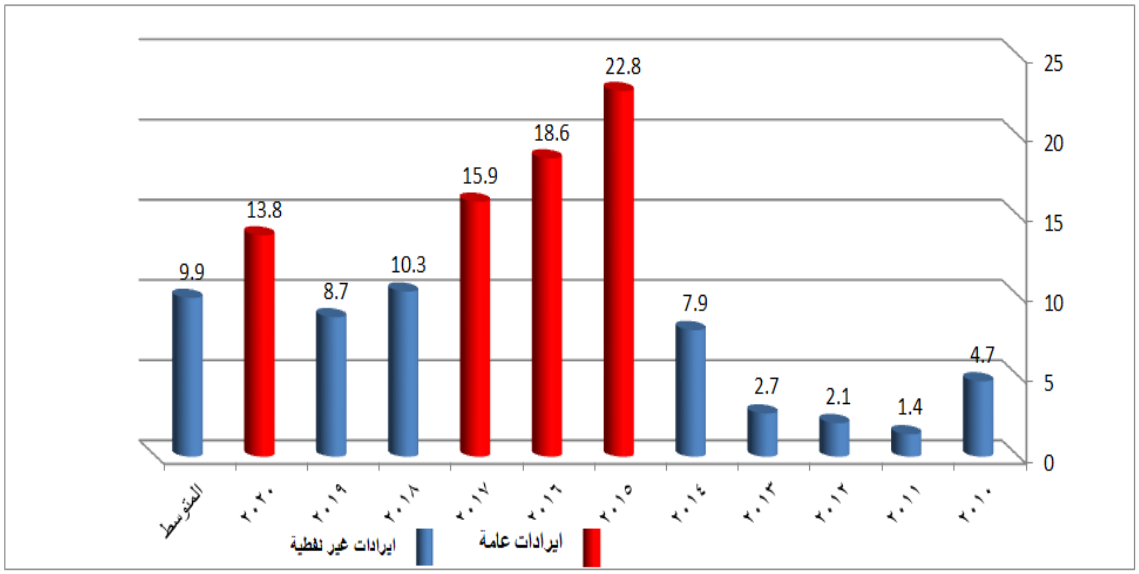

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

يُعتبر الاقتصـاد العراقي مثالاً للاقتصـادات النامية، حيث يفتقر إلى التنوع في مصـادر الدخل ويعتمد بشكل أساسي على العوائد النفطية على مدار سنوات الدراسة، مما يجعله اقتصاداً ريعيًا أحادي الجانب.

تتسبب التوجهات العامة في استمرار الاختلالات الهيكلية، مما يؤثر سلبًا على السياسة المالية والضـريبية للدولة، يعكس الاعتماد على مصـدر واحد للإيرادات عدم توسـيع قاعدة الإيرادات، مما ينعكس بشكل مباشر وغير مباشر على النظام الاقتصادي، إضافةً إلى ذلك، يفتقر الاقتصـاد العراقي إلى الترابط بين إنتاج القطاعات الاقتصـادية والقطاع النفطي، نتيجةً لذلك، يستمر الاقتصاد بالاعتماد بشكل كامل على العوائد النفطية التي شكل اليوم نسبة ٩١٪ من الايرادات العامة وهذا يعد احد مؤشـرات الانحدار الجيوبوليتيكي لقوة العراق لاسـيما الاقتصادية.

٢_ تحليل واقع النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

يعد تحليل واقع النمو الاقتصادي في العراق من اهم العوامل في السياسات الاقتصادية اذ شـهد العراق نمواً اقتصـادياً متذبذباً بين سـنة واخرى ومن أجل فهم الواقع الاقتصـادي للعراق وتحديد سـبل إنمائه، من الضـروري دراسـة مراحل نموه وتطورها عبر السـنوات الماضـية، مع التركيز على مؤشـرات النمو الرئيسـية اذ يجب أن تشـمل هذه الدراسـة خلفية تطور الاقتصـاد العراقي، بالإضافة إلى خطط التنمية الاقتصادية وبرامجها، من خلال رؤية واضحة لإدارة الموارد المحدودة بشكل يحقق الأداء الأمثل اذ يتعين أيضًـا تقييم كفاءة البيئة المؤسـسية التي تعمل من خلالها المؤسسات، والسياسات التي تنظم تفاعلاتها لذا، من المهم تسليط الضوء على مراحل نمو الاقتصـاد العراقي بعيدًا عن القطاع النفطي(الراجحي،٢٠٢١، ص٦٣) لتحديد ودراسـة القطاعات الأخرى ودورها في تحقيق معدلات نمو مسـتدامة, هذه الدراسـة تمثل خطوة أسـاسـية لفهم الواقع الحالي للاقتصاد العراقي وتوجيهه نحو التنمية الشاملة.

ثانياً _ مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط

يعاني الاقتصـاد العراقي منذ فترة طويلة من اختلالات في الهيكل الإنتاجي الذي يشـكل الناتج المحلي الإجمالي. يظهر هذا الاختلال في ضـعف مصـادر المعروض المحلي، بالإضـافة إلى عدم وجود تناسـق بين القطاعات المختلفة، كما يتجلى ذلك في تذبذب ملحوظ في نسـب مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

١_ يتبين لنا من معطيات الجدول (٢) والشـكل (٢) ان مسـاهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي اذ تصـدر المرتبة الثانية في الناتج المحلي فبلغت نسـبة القطاع الزراعي حوالي (٢٧.٧٪) من مجموع نسب القطاعات المساهمة حيث سجلت سنة ٢٠١٤

اعلى ســـنوات المســـاهمة في القطاع الزراعي حوالي (١٣١٢٨٦٢٣) مليون دينار عراقي وبنســـبة (٣،٤٪)، ثم اتجهت النســـبة إلى الانخفاض تدريجيا حتى بلغت أدناها في عام(٢٠١٧) اذ بلغت نسبة المساهمة (١،٧٪)، من الناتج المحلي بالأسعار الجارية ويرجع ســـبب تدهور القطاع الزراعي في العراق إلى عوامل متعددة اهمها اجتياح تنظيم داعش الارهابي للعديد من المناطق الزراعية والتي تشـــكل ســـلة الغذاء العراقي وكان تهديدا كبيرا للأمن الغذائي للعراق، فعلى الرغم من أن العراق يملك حوالي ٤٨ مليون دونم من الأراضـــي الزراعية، بالإضـافة إلى كميات جيدة من المياه مقارنة بالعديد من دول العالم والدول العربية، فإن هناك تحديات كبيرة، فقد شهدت السنوات الأخيرة انخفاضًا في منسوب المياه، وتعرضت مصـــادر المياه للتلوث وتخريب الشـــبكات الروائية، رغم ذلك، لا يزال العراق يمتلك مخزونًا كبيرًا من المياه السطحية والجوفية، بالإضافة إلى توفر قوة عاملة كافية في مجال الزراعة.

الجدول (٢) مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) مليون دينار بالأسعار الجارية

القطاع / سنوات	الزراعة والصيد والغابات	%*	التعدين والمقالع عدا النفط	%	الصناعات التحويلية	%	الكهرباء والماء	%	التشييد والبناء	%
2010	8366232	2.2 %	664919.3	0.2 %	3678715	0.9 %	2909701	0.8 %	10263151	2.6 %
2011	9918317	2.6 %	742989.4	0.2 %	6132761	1.6 %	3443118	0.9 %	10358530	2.7 %
2012	10484949	2.7 %	790116.8	0.2 %	6919449	1.8 %	4440591	1.1 %	15416432	4.0 %
2013	13045856	3.4 %	871304.9	0.2 %	6286042	1.6 %	4904011	1.3 %	20201575	5.2 %
2014	13128623	3.4 %	505646.1	0.1 %	4999234	1.3 %	5846956	1.5 %	19098018	4.9 %
2015	8160770	2.1 %	396922.3	0.1 %	4234717	1.1 %	5928470	1.5 %	12514765	3.2 %
2016	7832047	2.0 %	396674.6	0.1 %	4436443	1.1 %	6450646	1.7 %	12260517	3.2 %
2017	6598385	1.7 %	400024.7	0.1 %	5889495	1.5 %	6486406	1.7 %	12980347	3.3 %
2018	7572265	2.0 %	441896.1	0.1 %	5464372	1.4 %	7150179	1.8 %	12442431	3.2 %
2019	10411174	2.7 %	445272.5	0.1 %	5902961	1.5 %	8095691	2.1 %	18576253	4.8 %
2020	11716004	3.0 %	267303.1	0.1 %	5988451	1.5 %	7779196	2.0 %	6853925	1.8 %
المجموع	10723462	27.7	5923070	1.5 %	59932640	15.5 %	63434965	16.4 %	150965944	39.0

المصادر: بيانات وزارة التخطيط العراقية، قسم الإحصاء، الحسابات القومية للسنوات (٢٠١٠-٢٠٢٠)

البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات متفرقة

(*) تم استخراج النسب بطريقة تقسم المجموع الكلي للقطاعات البالغ حوالي (٣٨٧٤٩١٢٤١) مليون دينار عراقي /كل سنة لكل قطاع.

الشكل (٢) التوزيع النسبي لمساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) مليون دينار بالأسعار الجارية

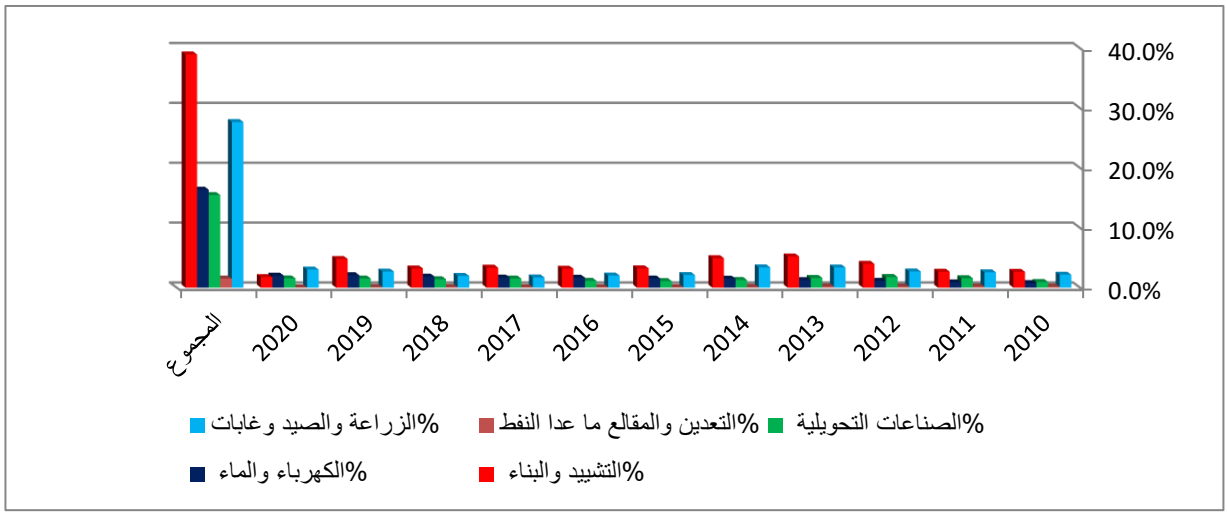

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٢).

٢- **التعدين والمقالع ما عدا النفط** اذ يتبين لنا من الجدول (٢) والشكل(٢) ان مساهمة قطاع التعدين والمقالع بحوالي (١.٥٪) من مجموع النسب الكلي للقطاعات المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي اذ حققت اعلى سنة في التعدين والمقالع هي سنة (٢٠١٣) بواقع (٨٧١٣٠٤.٩) مليون دينار عراقي وبنسبة بلغ قدرها حوالي (٠.٢٪), ثم انخفضت المساهمة في قطاع التعدين والمقالع حتى سنة (٢٠٢٠) بواقع (٢٦٧٣٠٣.١) مليون دينار عراقي وبنسبة بلغ قدرها حوالي(٠.١٪) من مجموع النسب في قطاع التعدين والمقالع ماعدا النفط مساهمة القطاعات السلعية ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) مليون دينار بالأسعار الجارية.

٣- **قطاع الصناعة التحويلية**.. تُعتبر الصناعة التحويلية المحرك الرئيسي للتنمية في معظم دول العالم، اذ تمثل الأداة الأكثر فاعلية للتحول من الاقتصاديات التقليدية إلى الاقتصاديات المتقدمة, وتعمل هذه الصناعة على تحقيق معدلات نمو سريعة وتوفر إمكانيات كبيرة للتنمية المستدامة في عالم يتسم بالانفتاح المتزايد وتقليص المسافات, يفرض هذا الواقع على الدول الدخول في منافسة حادة وفتح أسواق التصدير لإيجاد مكانها في السوق والاقتصاد العالمي، مما يسهم في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي(الحاج ومكي،٢٠٢١، ٢٠), يعاني قطاع الصناعة التحويلية في العراق من التدهور والإهمال، وهو ما يتجلى في مساهمته

المنخفضـة في الناتج المحلي الإجمالي، كما يتضـح من البيانات المعروضـة في الجدول(٢) والشـكل (٢) إذ بلغت نسـبة مسـاهمته في تكوين الناتج المحلي بالأسـعار الجارية اعلى مسـاهمة في سـنة (٢٠١٢) بواقع (٦٩١٩٤٤٩) مليون دينار عراقي وبنسـبة (١.٨٪) من اجمالي نسـب الصـناعات التحويلية بينما سـجلت اقل مسـتويات في المسـاهمة لقطاع الصـناعات التحويلية في سـنة (٢٠١٠) بواقع (٣٦٧٨٧١٥) مليون دينار عراقي وبنسـبة (٠.٩٪) من اجمالي نسب الصناعات التحويلية في القطاعات السلعية ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) مليون دينار بالأسعار الجارية.

٤- **قطاع الكهرباء والماء:** يُعتبر قطاع الكهرباء المحرك الرئيسـي للاقتصـاد، حيث يُعد ركنًا أساسيًا في العملية الإنتاجية لجميع الأنشطة الاقتصادية، سواء كانت صناعية أو خدمية, ويُعتبر اسـتهلاك الفرد من الكهرباء أحد المؤشـرات الرئيسـية لقياس مسـتوى الرفاهية في المجتمع، اذ شـهد قطاع الكهرباء في العراق تطورات ملحوظة في إنتاج الطاقة خلال عقد الثمانينات من القرن الماضـي، لكنه تعرض لأضـرار جسـيمة نتيجة الحروب المتعاقبة، بدءًا من حرب الخليج عام ١٩٩٠ وما تلاها من عقوبات وحصـار اقتصـادي، وصـولًا إلى الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وخلال هذه الفترة، بلغت الأزمة ذروتها، حيث تزايدت الأضـرار التي طالت محطات التوليد والتوزيع الرئيسـية، بالإضـافة إلى شـبكات نقل الطاقة وشـبكات إيصـال الوقود، ممـا أدى إلـى انخفـاض كبيـر فـي طـاقـة تـوليـد ونـقـل الكهرباء(سـلطان،٢٠١٤،ص٦٨) ويتبين لنا من معطيات في الجدول(٢) والشـكل (٢) إذ بلغت نسـبة مسـاهمته في تكوين الناتج المحلي بالأسـعار الجارية اعلى مسـاهمة في سـنة (٢٠١٩) بواقع (٨٠٩٥٦٩١) مليون دينار عراقي وبنسـبة (٢.١٪) من اجمالي نسـب قطاعات الكهرباء والماء بينما سجلت اقل مستويات في المساهمة لقطاع الكهرباء والماء في سـنة (٢٠١٠) بواقع (٢٩٠٩٧٠١) مليون دينار عراقي وبنسـبة (٠.٨٪) من اجمالي نسـب الكهرباء والماء في القطاعات السـلعية ونسـبة المسـاهمة في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) مليون دينار بالأسعار الجارية.

٥- **قطاع التشـييد والبناء:** يُعتبر قطاع التشـييد والبناء من القطاعات الحيوية في الاقتصـاد الوطني، ويسـهم بشكل كبير في تعزيز التنمية الاقتصـادية اذ يلعب هذا القطاع دورًا أساسيًا في إنشاء الهياكل الأساسية والأبنية التي تدعم القطاعات المختلفة، مثل الصـناعة والزراعة، والتجارة، والخدمات، والسـكن. وبالتالي، يُعتبر قطاع التشـييد والبناء أداة تنفيذية فعّالة تدعم

الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة (الأهواني،٢٠٠٩,رقم ١٤٦). وإن نسب مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي في المرتبة الاولى بواقع (١٥٠٩٦٥٩٤٤) مليون دينار عراقي وبنسبة بلغ قدرها حوالي (٣٩.٠٪) من اجمالي نسب القطاعات الاخرى اذ احتلت سنة (٢٠١٣) المرتبة الاولى بواقع (٢٠٢٠١٥٧٥) مليون دينار عراقي وبنسبة بلغ قدرها (٥.٢٪) بينما سجلت اقل سنة (٢٠٢٠) بواقع (٦٨٥٣٩٢٥) مليون دينار عراقي وبنسبة (١.٨٪) من اجمالي نسب التشييد والبناء في القطاعات السلعية ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) مليون دينار بالأسعار الجارية.

ثالثا: تحليل وتقيم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي

يعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات الأساسية التي يستخدمها الباحثون لقياس الأداء الاقتصادي لأي بلد، حيث يعكس مستوى معيشة السكان مقارنة بدول اخرى، ويتم حساب هذا المؤشر من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان(يعقوب,٢٠١٩,ص١٢١), ويشمل الناتج المحلي الإجمالي كلا من القطاع النفطي والقطاع غير النفطي, نظرًا لأن مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي تكون كبيرة، فإن تغير أسعار النفط في الأسواق العالمية يؤثر بشكل مباشر على هذا الناتج، وبالتالي يمكن أن يتعرض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للانخفاض في حالة تراجع أسعار النفط بالمقارنة مع الدول غير النفطية التي تتنوع فيها الايرادات ومصادرها، بينما يرتفع عندما تشهد هذه الأسعار زيادة, ويتبين لنا من معطيات الجدول (٣) والشكل (٣) ان هناك تذبذب في نصيب الفرد خلال المدة (٢٠١٠_٢٠٢٠) حيث حققت اعلى الاسعار من نصيب الفرد في سنة ٢٠١٣ اذ بلغ مقدار متوسط نصيب الفرد حوالي (٧.٧) مليون دينار فضلا على ذلك حققت سنة ٢٠١٢ أعلى معدلات النمو السنوي بحوالي (84.13) بينما سجلت ادنى قيمة من نصيب الفرد في سنة ٢٠١٠ بحوالي (٤.٩) مليون دينار وبلغ اقل معدل نمو سنوي في سنة ٢٠١٦ بحوالي (٦٥.٢٥-) ويعود سبب انفضاض نصيب الفرد الى الاوضاع التي تعرض لها العراق خلال سيطرة التنظيمات الارهابية على العديد من المحافظات العراقية مما ساهم في انخفاض معدل النمو السنوي من نصيب الفرد فضلا على ذلك رافقها انخفاض اسعار برميل النفط في العالم والعراق تحديداً.

الجدول (٣) تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (النفطي وغير النفطي) وبالأسعار الجارية في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) مليون دينار

السنة	عدد السكان مليون نسمه	متوسط نصيب الفرد	النمو السنوي%	متوسط نصيب الفرد من القطاع غير النفطي	النمو السنوي%	متوسط نصيب الفرد من القطاع النفطي	النمو السنوي %
2010	32.490	4.9	51.19	2.7	17.3	2.2	22.2
2011	33.338	6.5	65.31	3	11.1	3.5	59.0
2012	34.208	7.4	84.13	3.7	23.3	3.7	5.7
2013	35.096	7.7	4.5	4.2	13.5	3.5	-5.4
2014	36.005	7.3	12.5-	4.1	-2.3	3.2	-8.5
2015	35.213	5.6	67. 25-	3.6	-12.1	2	-37.5
2016	36.169	5.6	81.1	3.5	-2.7	2.1	5.0
2017	37.14	6.1	٢٨.١٤	3.6	2.8	2.5	19.0
2018	38.124	6.6	١٩.٨	3.9	8.3	2.7	8.0
2019	39.127	6.7	15. 1	4.2	7.6	2.5	-7.4
2020	40.248	4.9	8.26-	3.4	19.0-	1.5	-40.0

المصدر :

-بيانات وزارة التخطيط العراقية، قسم الإحصاء، الحسابات القومية للسنوات (٢٠١٠-٢٠٢٠)

-البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات متفرقه

-قانون الموازنة العامة الاتحادية، جريدة الوقائع العراقية سنوات متفرقة

شكل (٣) متوسط نصيب الفرد ومعدل النمو السنوي للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) في العراق

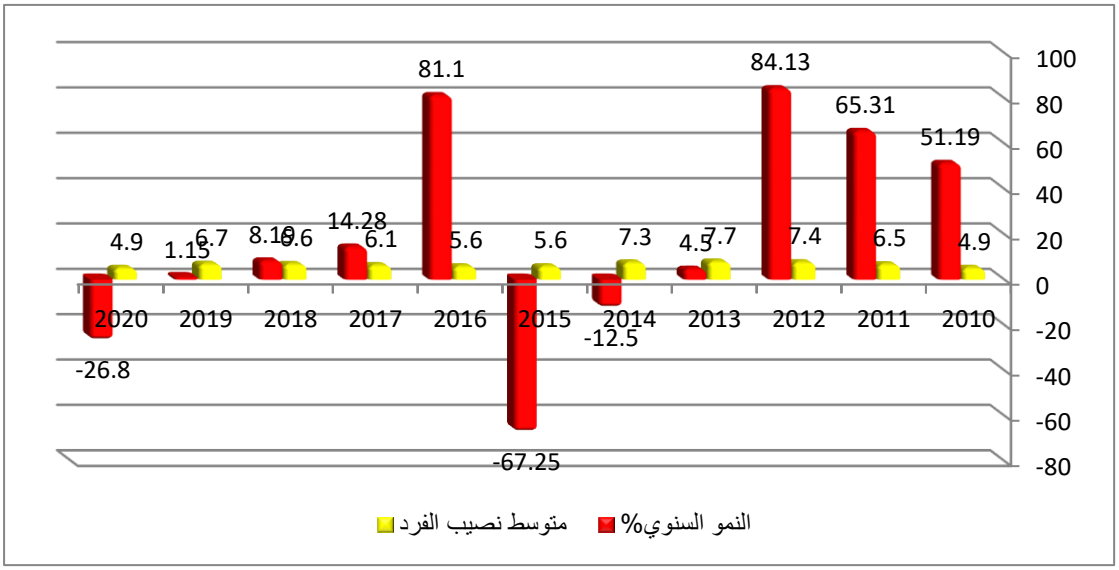

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٣)

اما بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من القطاع غير النفطي اذ يتبين لنا من معطيات الجدول (٣) والشكل (٤) ان نصيب الفرد من القطاعات غير النفطية مثل الصناعات التحويلية والزراعية والتشييد والبناء عدا النفط فقد حقق أعلى نصيب للفرد من هذه القطاعات في سنة سنتي (٢٠١٣)بحوالي (٤.٢) مليون دينار وفي سنة (٢٠١٩) ايضا كان متوسط نصيب الفرد (٤.٢) مليون دينار وسجل أعلى نمو سنوي في سنة (٢٠١٢) بواقع (٢٣.٣), بينما سجلت اقل سنة من نصيب الفرد للقطاعات غير النفطية هي سنة ٢٠١٠ اذ بلغ حصة نصيب متوسط نصيب الفرد من القطاعات الغير النفطية بحوالي (٢.٧) مليون دينار عراقي بينما سجلت ادنى معدل للنمو السنوي في سنة ٢٠٢٠ بواقع (١٩.٠-) ويرجع السبب في انخفاض معدل النمو السنوي في سنة ٢٠٢٠ الى ازمة وتفشي فايروس كارونا مما ساهم في فرض حظر تجوال في تلك السنة في العراق ودول العالم ويتبين لنا من الجدول(٣) والشكل (٥) ان متوسط نصيب الفرد من القطاع النفطي بلغ أعلى حصة له في سنة ٢٠١٢ بحوالي (٣.٧) مليون دينار بينما حصلت سنة ٢٠٢٠ على اقل حصة من نصيب الفرد من النفط بحوالي (١.٥) مليون دينار ويرجع السبب في هذا الانخفاض في هذه السنة الى انتشار فايروس كارونا في دول العالم ومنها العراق وبتالي ساهم في انخفاض اسعار برميل النفط في العالم ويرجع السبب في ذلك الى الحضر الصحي الذي عانه من العراق ودول العالم بينما سجل أعلى معدل نمو سنوي في سنة٢٠١١ بحوالي (٥٩.٠٪) بينما سجل اقل معدل نمو سنوي في سنة ٢٠٢٠ بواقع (٤٠.٠-) كما في الجدول (٣) والشكل (٥).

شكل (٤) متوسط نصيب الفرد من القطاعات غير النفطية ومعدل النمو السنوي للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) في العراق

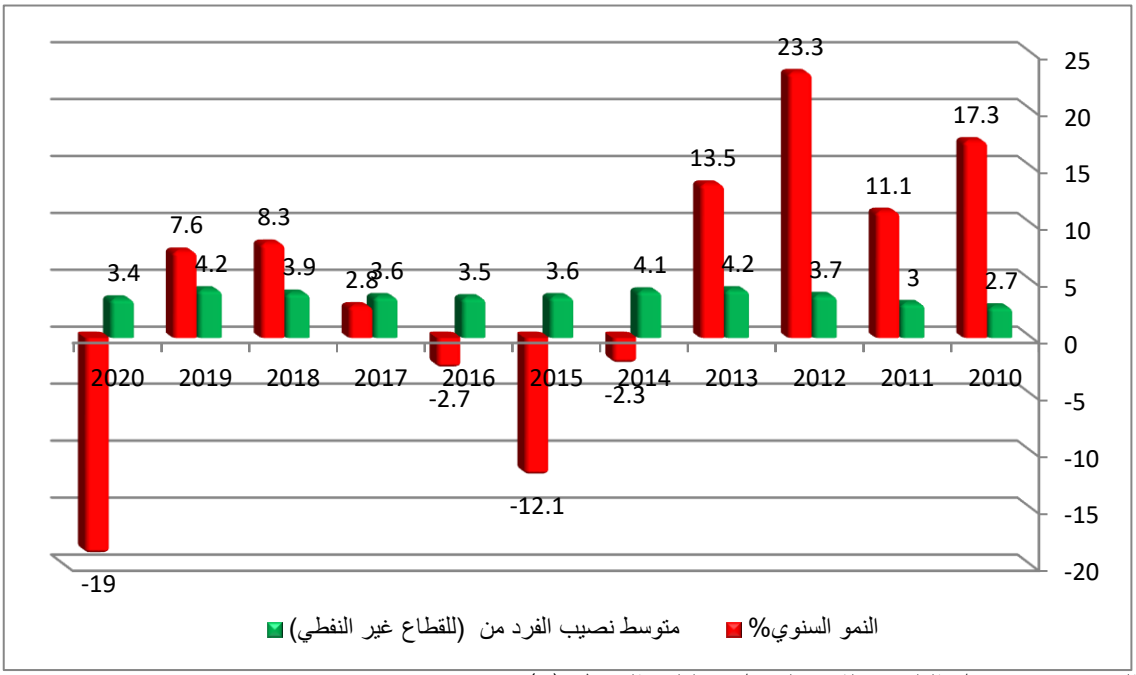

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٣)

شكل (٥) متوسط نصيب الفرد من القطاع النفطي ومعدل النمو السنوي للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) في العراق

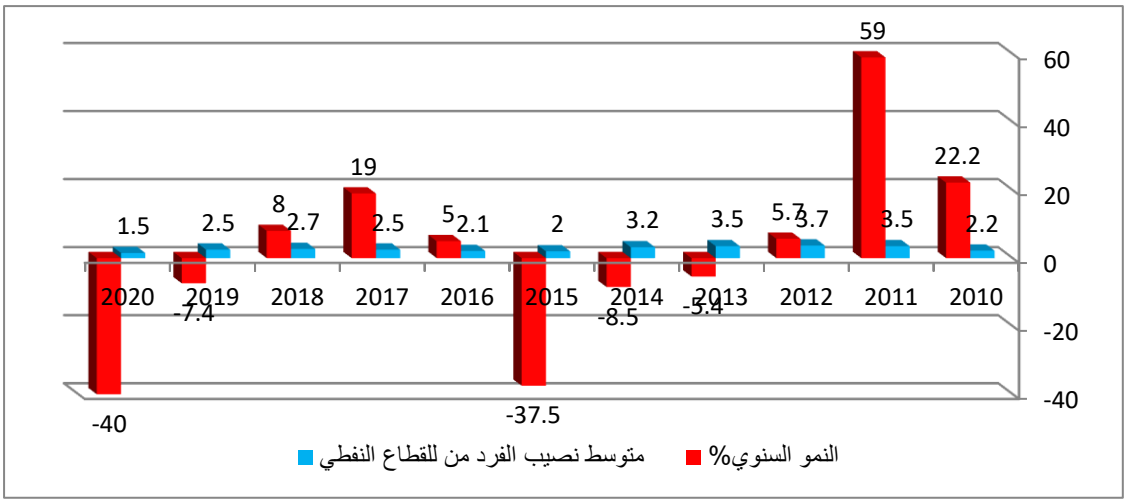

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٣)

رابعا: تحليل وتقيم العلاقة والمساهمة للإيرادات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

تتضـمن الموازنة العامة في العراق مجموعة متنوعة من مصـادر الإيرادات، بما في ذلك الإيرادات النفطية، وإيرادات الدولة السيادية الناتجة عن فرض الضرائب والرسوم، بالإضافة إلى الإيرادات التي يحققها القطاع العام من خلال مخرجاته السـلعية والخدمية, اذ يتضـح لنا من الجدول (٤) والشـكل (٦) ان الايرادات العامة حققت أعلى مسـاهمة في الناتج المحلي اذ بلغت أعلى قيمة للإيرادات العامة في سنة ٢٠١٩ بواقع (١٠٧٥٦٧.٠٠) وبنسبة بلغ قدرها من نسب الايرادات العامة بحوالي (٣٩.٦٪) من اجمالي النسب ويرجع السبب في هذا الارتفاع الحاصل في الإيرادات النفطية غير المسبوق بسبب ارتفاع سعر برميل النفط في الاسواق العالمية وبتالي حققت هذه السنة ٢٠١٩ ناتج محلي بحوالي (٢٧٧٨٨٤٨٦٩٤), بينما سجلت ادنى مساهمة في الايرادات العامة في عام ٢٠١٥ بواقع (٤٤٩٢٧.٣٢) وبنسـبة بلغ قدرها من الايرادات(٢٣.٠٪) ويرجع سبب الانخفاض الى سيطرة التنظيمات الارهابية على مساحات واسعة من العراق في تلك السنة.

جدول (٤) تطور الإيرادات العامة والإيرادات غير النفطية والضريبية في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

السنوات	الإيرادات العامة بالدولار	الإيرادات غير النفطية	الإيرادات الضريبية	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات غير النفطية	نسبة الإيرادات الضريبية
2010	59172.19	3254.8	1292.10	1620645655	36.6	1.9	7.9
2011	86947.39	1536.0	1491.29	2173271074	40.0	0.6	6.8
2012	97175.36	2546.1	2135.11	2542254907	38.2	0.9	8.3
2013	92402.65	8313.2	2335.11	2735875292	33.8	3.0	8.5
2014	86809.41	8537.6	1552.82	2663326551	32.5	3.1	5.8
2015	44927.32	15158.0	1068.12	1946809718	23.0	7.7	2.3
2016	54409.27	10142.0	3861.89	1969241417	27.6	5.1	1.9
2017	79011.42	11061.0	3451.50	2216657095	35.6	4.9	1.5
2018	106569.80	10950.0	5686.20	2689188740	38.6	3.7	2.1
2019	107567.00	8350.7	4014.50	2778848694	39.6	3.0	1.4
2020	63199.70	8751.2	4718.20	1987743254	31.7	4.1	2.3

المصدر:

بيانات وزارة التخطيط العراقية، قسم الإحصاء، الحسابات القومية للسنوات (٢٠١٠-٢٠٢٠)

البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات متفرقه

-قانون الموازنة العامة الاتحادية، جريدة الوقائع العراقية سنوات متفرقة

شكل (٦) نسبة مساهمة الايرادات العامة في الناتج المحلي الاجمالي العراقي للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

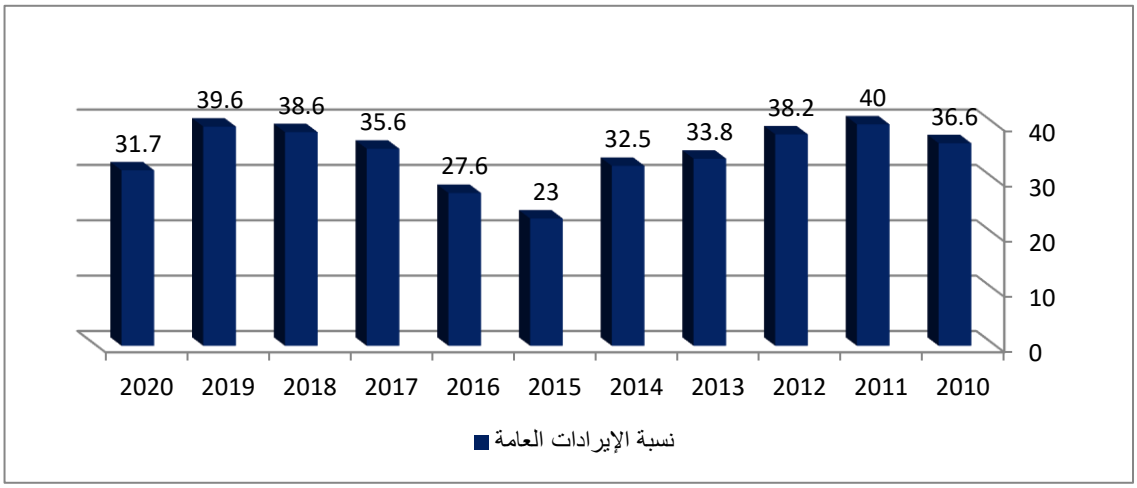

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٤)

اما بالنسبة للإيرادات غير النفطية اذ يتضح لنا من الجدول (٤) والشكل (٧) ان الايرادات غير النفطية حققت ذروتها في سنة ٢٠١٥ على العكس من الايرادات العامة فقد انخفضت في هذه السنة اذ بلغت الايرادات غير نفطية في عام ٢٠١٥ حوالي (١٥١٥٨.٠) وبلغ الناتج المحلي في سنة ٢٠١٥ للإيرادات غير النفطية حوالي (١٩٤٦٨٠٩٧١٨) وأعلى نسبة من الايرادات غير النفطية (٧.٧٪) في نفس العام اما ادنى سنة سجلت في الايرادات غير النفطية

هي سنة ٢٠١١ بواق ايرادي غير نفطي (١٥٣٦.٠) من الايرادات الغير نفطية وبنسبة بلغ قدرها حوالي (٠.٦٪) من اجمالي نسب الايرادات غير النفطية في العراق للمدة (٢٠١٠_٢٠٢٠).

شكل (٧) نسبة مساهمة الايرادات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي العراقي للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

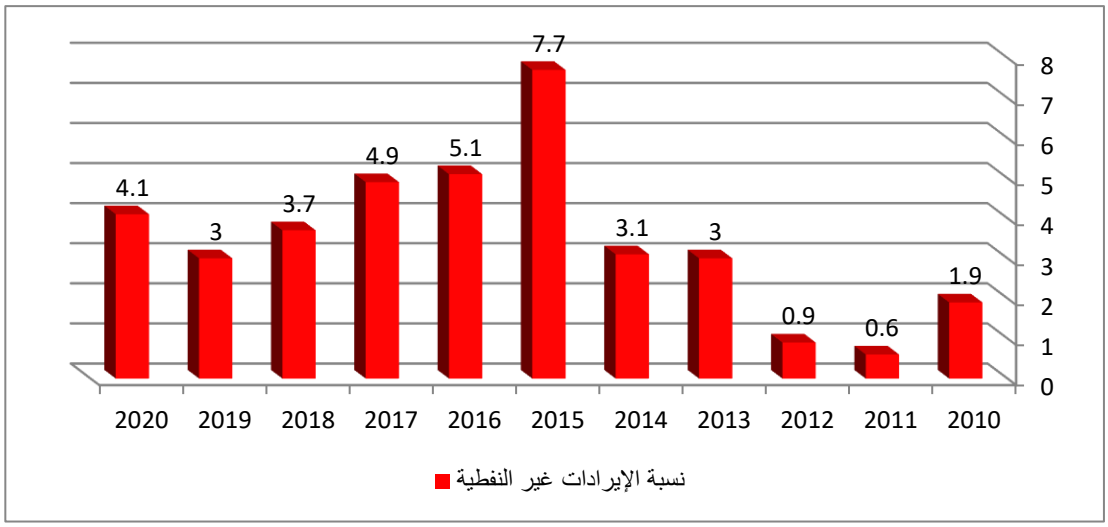

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٤)

أما عن الايرادات الضـريبية اذ يتبين من الجدول (٤) والشـكل (٨) ان أعلى الايرادات الضـريبية سـجلت في عام ٢٠١٨ اذ بلغت الايرادات الضـريبية حوالي (٥٦٨٦.٢٠) وبنسـبة بلغ قدرها من نسب الايرادات الضريبية بواقع (٢.١٪) بينما سجلت أعلى نسبة للإيرادات الضريبة في سنة (٨.٥٪) ام ادنى قيم الايرادات الضـريبية سـجلت في سـنة ٢٠١٥ بحوالي (١٠٦٨.١٢) اذ تتسم الإيرادات الضـريبية في العراق بنسبتها الضـئيلة في تمويل الإيرادات العامة، مما يشير إلى انخفاض العبء الضـريبي في الاقتصـاد العراقي اذ تعد الإيرادات غير النفطية، التي تسـاهم بها الضـرائب بشـكل محدود، أكبر جزء من الإيرادات العامة, كما يبرز ضـعف العلاقة بين النمو الاقتصادي والإيرادات غير النفطية، مما يدل على طبيعة الاقتصاد العراقي الريعية.

شكل (٨) نسبة مساهمة الايرادات الضريبية في الناتج المحلي الاجمالي العراقي للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

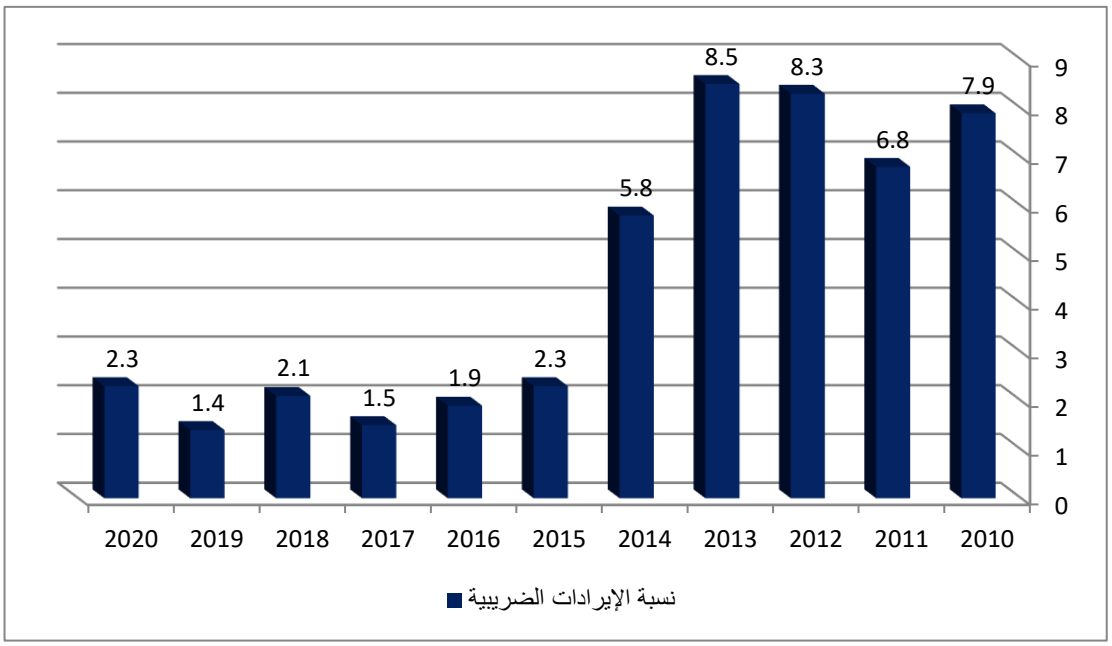

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٤)

وختاما ومن خلال ما تقدم من عرض لواقع الاقتصاد العراقي وبعض مؤشراته الاقتصادية الرئيسة التي تؤثر سلبا وايجابا على تعزيز قوة الدولة لاسيما القوة الاقتصادية كأحد اشكال القوة في المنظور الجيوبوليتيكي الحديث فقد توصل البحث لعدد من الاستنتاجات والتوصيات وكما يأتي: -

الاستنتاجات

١. ان استمرار الاقتصاد بالاعتماد بشكل كامل على العوائد النفطية التي شكل اليوم نسبة ٩١٪ من الايرادات العامة والذي يعد أحد مؤشرات الانحدار الجيوبوليتيكي لقوة العراق لاسيما الاقتصادية.

٢. لا يزال الاقتصاد العراقي يعاني من تداعيات الحروب التي شهدها البلد، مما أدى إلى ضعف البنية التحتية واختلال الهيكل الاقتصادي والإنتاجي، فضلاً عن عدم الاستقرار في معدلات النمو الاقتصادي.

٣. نستنتج أن قطاع الصناعة التحويلية قد سجل أعلى مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في سنة ٢٠١٢، حيث بلغت مساهمته حوالي (٦٩١٩٤٤٩) مليون دينار عراقي، بنسبة ١.٨٪ من إجمالي الصناعات التحويلية، ولكن سجل القطاع أدنى مساهمة له في سنة ٢٠١٠، حيث بلغت المساهمة حوالي (٣٦٧٨٧١٥) مليون دينار عراقي، بنسبة ٠.٩٪. يشير ذلك إلى

التدهور الملحوظ في هذا القطاع، وهو ما يعكس التحديات التي يوجهها العراق في تحقيق تنمية مستدامة في هذا المجال.

٤. يتضح من الدراسة وجود تحسن ملحوظ في مساهمة قطاع الكهرباء والماء في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة، حيث سجل أعلى مساهمة له في سنة ٢٠١٩، بمبلغ (٨٠٩٥٦٩١) مليون دينار عراقي، وبنسبة ٢.١٪، في المقابل سجل القطاع أدنى مستوى له في سنة ٢٠١٠، بمبلغ (٢٩٠٩٧٠١) مليون دينار عراقي، بنسبة ٠.٨٪، ويعكس ذلك تحسنًا في قطاع الكهرباء بعد سنوات من التدهور نتيجة الأزمات.

٥. أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي شهد تذبذبًا ملحوظًا خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، وحقق أعلى قيمة في سنة ٢٠١٣، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد حوالي (٧.٧) مليون دينار عراقي. كما حققت سنة ٢٠١٢ أعلى معدلات النمو السنوي بنحو (٨٤.١٣٪). في المقابل، سجلت أدنى قيمة لنصيب الفرد في سنة ٢٠١٠ (حوالي ٤.٩ مليون دينار)، وأدنى معدل نمو سنوي في سنة ٢٠١٦ (-٦٥.٢٥٪). يعود هذا الانخفاض إلى الأوضاع الأمنية الصعبة، بما في ذلك سيطرة التنظيمات الإرهابية على بعض المحافظات، إلى جانب تراجع أسعار النفط العالمية.

٦. أدى تراجع أهمية القطاعات الأخرى المساهمة في الإيرادات العامة، لاسيما الزراعة والصناعة التحويلية، إلى اختلال في علاقات النمو والترابط بين قطاعات الاقتصاد الوطني. ونتيجة لذلك، تم تعويض النقص الحاصل من خلال الاعتماد على الاستيراد لتلبية معظم احتياجات ومستلزمات العديد من القطاعات الاقتصادية.

٧. بالإضافة إلى كون النفط المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة، فإن المخاطر الرئيسية المرتبطة باعتماد الإيرادات العامة للدولة على مصدر واحد، وهو النفط، تتجلى في التقلبات الحادة في عائداته نتيجة للتغيرات في أسعار النفط العالمية، مما يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة. وهذا يساهم في تراجع أهمية الإيرادات الأخرى، خاصة في ظل تفاقم مشكلة نقص الإيرادات غير النفطية بسبب انخفاض الإنتاج لأي سبب داخلي.

التوصيات

١. توصي بزيادة الاهتمام بتطوير القطاعات غير النفطية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، خصوصاً القطاع الزراعي والصناعي التي تشكل القاعدة الاساسية لاقتصاد وقوة اي دولة، من خلال تنظيم برنامج محدد يوفر الدعم الأساسي المباشر وغير المباشر لهذه القطاعات ضمن خطة زمنية معينة.

٢. يجب العمل على تنويع مصادر الإيرادات العامة غير النفطية وزيادة الموارد السيادية للدولة من خلال اتخاذ إجراءات جدية تهدف إلى تحسين فاعلية الأنظمة الضريبية وتوسيع نطاق الضريبة باستخدام مناهج متطورة وعصرية.

٣. الاهتمام بمعالجة الخلل في الهيكل الإنتاجي تعني زيادة ناتج وأهمية القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي. وهذا بدوره سيعزز مساهمة هذه القطاعات، خاصةً السلعية، في إجمالي الصادرات، مما يقلل من أخطار الاعتماد على مصدر أولي واحد في التصدير، والذي يتأثر بالتغيرات الخارجية.

٤. يجب العمل على تحسين البنية التحتية للموانئ، والطرق، والشبكات اللوجستية لتسهيل حركة الصادرات السلعية غير النفطية، وهذا يتضمن الاستثمار في تطوير المناطق الصناعية وتحديث موانئ التصدير لتسريع الوصول إلى الأسواق العالمية وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات العراقية.

٥. ضرورة تطوير استراتيجيات للتعامل مع التحديات الجيوبوليتيكية التي قد تؤثر على حركة الصادرات، مثل التوترات السياسية والأمنية، ويتطلب ذلك تعزيز استقرار البيئة السياسية والاقتصادية الداخلية وتحقيق توافق إقليمي ودولي يمكن أن يساعد في تحسين العلاقات التجارية.

المصادر

الاهواني، نجلاء. (٢٠٠٩). قطاع التشييد والبناء والخدمات الهندسية المرتبطة به في مصر: التحديات والسياسات. المركز المصري للدراسات الاقتصادية. ورقة عمل، رقم ١٤٦.

البنك المركزي العراقي. دائرة الإحصاء والأبحاث. التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات متفرقه.

بيانات وزارة التخطيط العراقية. قسم الإحصاء. الحسابات القومية للسنوات (٢٠١٠-٢٠٢٠).

جمهورية العراق. قانون الموازنة الاتحادية. منشورات جريدة الوقائع العراقية. للسنوات (٢٠١٠-٢٠٢٠)

الحاج، نصار؛ مكي، هندرين. (٢٠٢١). تقرير وكالة الأنباء العراقية، منشور بتاريخ ١١-١٢-٢٠٢١، متوفرة على الموقع(https://www.ina.iq/143488--.html)

الحلاق، محمد. (٢٠١٨). التشريع الضريبي. الجامعة الافتراضية السورية للنشر. سوريا.

الراجحي، ياسر علي محمد. (٢٠٢١). دور اقتصاد الظل في النمو الاقتصادي العراق حالة دراسة. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة كربلاء. كلية الادارة والاقتصاد. قسم الاقتصاد.

سلطان، رحيم حسوني زيارة. (٢٠١٤). الطاقة الكهربائية في العراق الواقع والافاق المستقبلية. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. العدد الحادي والاربعون.

يعقوب، يوسف. (٢٠١٩). تأثير الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاد الدول النامية دراسة حالة الجزائر (٢٠١٠_٢٠١٨). رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية. جامعة محمد خضيرة – بسكرة.

Reference

Al-Ahwani, Naglaa. (2009). *The Construction Sector and Associated Engineering Services in Egypt: Challenges and Policies*. Egyptian Center for Economic Studies, Working Paper No. 146.

Al-Haj, Nassar; & Maki, Hendrin. (2021). *Iraqi News Agency Report*, published on 11-12-2021, available at https://www.ina.iq/143488--.html.

Al-Hallaq, Mohammed. (2018). *Tax Legislation*. Syrian Virtual University Publishing, Syria.

Al-Rajhi, Yasser Ali Mohammed. (2021). *The Role of the Shadow Economy in Economic Growth: The Case Study of Iraq*. Unpublished master's Thesis. University of Karbala, College of Administration and Economics, Department of Economics.

Central Bank of Iraq, Department of Statistics and Research. *Annual Economic Report*, various years.

Data from the Iraqi Ministry of Planning, Department of Statistics. *National Accounts for the Years (2010-2020)*.

Panizza, F., & Presbitero, A. (2013). *Public Debt and Economic Growth in Advanced Economies: A Survey*. Working Paper No. 78, International Monetary Fund.

Panizza، F. Presbitero، PUBLIC DEBT AND ECONOMIC GROWTH IN ADVANCED ECONOMIES: A SURVEY، Working paper no. 78 ، International Monetary Fund،2013.

Republic of Iraq. *Federal Budget Law*. Published in the Official Gazette of Iraq for the years (2010-2020).

Sultan, Raheem Hassouni Ziyara. (2014). *Electric Power in Iraq: Reality and Future Prospects*. Iraqi Journal of Economic Sciences, Issue 41.

Yaqub, Youssef. (2019). *The Impact of Multinational Companies on the Economies of Developing Countries: A Case Study of Algeria (2010-2018)*. Unpublished master's Thesis, Faculty of Economic, Commercial, and Management Sciences, Department of Economic Sciences, Mohamed Khider University – Biskra.